

النفط الكويتي يرتفع إلى 39.9 دولاراً

الأمريكي تسليم أكتوبر بنسبة 1.7 بالمائة عند 38.93 دولار للبرميل، وبسبب الإعصار المتوقع (سالي) نحو الخليج الأمريكي تم إغلاق أكثر من خمس إنتاج النفط البحري الأمريكي وأغلقت موانئ التصدير الرئيسية حيث تحول مسار العاصفة شرقاً، مما أدى إلى تجنب بعض مصافي تكرير ساحل الخليج الرياح العاتية.

«سالي» الذي تسبب في تعطل نسبة كبيرة من إنتاج الولايات المتحدة من الخام، وقبيل صدور بيانات المخزونات الأمريكية. وعلى صعيد التداولات، ارتفعت العقود الأجلة لخام (برنت) القياسي تسليم نوفمبر بنحو 1.4 بالمائة إلى 41.10 دولار للبرميل. كما صعدت عقود خام (نايمكس)

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي بواقع 31 سنتاً ليصل إلى 39.90 دولار، مقابل 39.59 دولار للبرميل يوم الإثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. عالمياً، ارتفعت، في مستهل تعاملات أمس الأربعاء، أسعار النفط وسط مراقبة آخر مستجدات إعصار

فائض تجارة الكويت مع اليابان يتقلص 78 بالمائة خلال أغسطس



ياباني (188.26 مليون دولار)، مقارنة بـ 70.21 مليار ين ياباني (665.20 مليون دولار) بالشهر ذاته من العام السابق. وعلى أساس الواردات، فقد استقبلت الكويت من اليابان واردة بقيمة 6.44 مليار ين ياباني (61.02 مليون دولار)، بهبوط 38.7 بالمائة عن مستواها في أغسطس 2019 البالغ 10.50 مليار ين ياباني (99.48 مليون دولار). وأشار البيان إلى هبوط فائض تجارة الشرق الأوسط مع اليابان في الشهر الماضي بواقع 49.8 بالمائة عند 272.88 مليار ين ياباني (2.59 مليار دولار)، مقارنة بـ 543.29 مليار ين ياباني (5.15 مليار دولار) في أغسطس بالمائة من العام السابق. وبشكل عام، تحول الميزان التجاري لليابان خلال أغسطس الماضي إلى الفائض بقيمة 248.29 مليار ين ياباني (2.35 مليار دولار)، مقابل 152.21 مليار ين ياباني (1.44 مليار دولار) عجز بالشهر المماثل من 2019.

أظهر التقرير الشهري الصادر عن وزارة المالية اليابانية أمس الأربعاء تقلص فائض الميزان التجاري لصالح دولة الكويت مع اليابان خلال شهر أغسطس 2020 بنسبة 77.5 بالمائة على أساس سنوي، بفعل تفشي فيروس كورونا. وسجل الفائض التجاري لصالح الكويت مع اليابان في الشهر الماضي 13.43 مليار ين ياباني (127.24 مليون دولار)، مقابل 59.71 مليار ين ياباني (565.72 مليون دولار) في أغسطس 2019. بلقي تفشي فيروس كورونا المزيد من الضغط على التعاملات التجارية بين البلدان، خاصة مع عدم عودة النشاط الاقتصادي بشكل كامل، ومخاوف الموجة الثانية لتفشي العدوى، إلى جانب تراجع الاستهلاك العالمي.

وكشفت البيانات، أن الفائض التجاري، تأثر لتراجع صادرات الكويت لليابان في أغسطس الماضي بنسبة 71.7 بالمائة عند 19.87 مليار ين

مؤشرات البورصة ترتفع عند الإغلاق.. والسوق الرئيسي يتراجع وحيداً

لتصل إلى 56.38 مليون دينار مقابل 58.09 مليون دينار بالأمس، كما تراجعت أحجام التداول 10.3 بالمائة إلى 450.5 مليون سهم مقابل 501.97 مليون سهم بجلسة الثلاثاء. وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة العقارات بنمو نسبته 1.33 بالمائة، بينما تراجعت مؤشرات 6 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض معدله 8.61 بالمائة.

وجاء سهم «المساكن» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 13.21 بالمائة، فيما تصدر سهم «فريما» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 19.21 بالمائة. وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 8.17 مليون دينار مرتفعاً عند الإقبال 0.63 بالمائة، بينما تصدر سهم «المستثمرون» نشاط الكميات بتداول 117.54 مليون سهم ليرتاج بالختام 11.56 بالمائة. كانت «المستثمرون» ذكرت صباح أمس، أن عمومية الشركة العادية سوف تنعقد الأربعاء الموافق 30 سبتمبر الجاري، وذلك لمناقشة أوضاع الشركة وحل مجلس الإدارة وانتخاب مجلس جديد.



نموأ بنسبة 0.09 بالمائة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي وحيداً بنحو 0.08 بالمائة. وتقلصت سيولة البورصة أمس بنسبة 3 بالمائة

ارتفعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الأربعاء، حيث صعد مؤشرها العام 0.63 بالمائة، وارتفع السوق الأول 0.88 بالمائة، وسجل «رئيسي 50»

تزيد قيمتها على 11 مليون يورو مقابل ضرائب وغرامة تأخير

حكم قضائي يلزم الكويت بالخضوع لضريبة الشركات في فرنسا

110 أمتار، بينما يتربع على مساحة تصل إلى 66 ألف متر مربع. كما يحتضن البرج مقرات العديد من الشركات بينها شركة «إيسو» و«هي» الفرع الفرنسي من الشركة النفطية الأمريكية أكسون موبيل، إضافة إلى مجموعة سوبر لا ستيريا للخدمات الرقمية. وتولت الهيئة العامة للاستثمار إدارة برج مانهاتن منذ مارس 2009، وأن تاجير هذا البرج هو محل خلاف منذ بضع سنوات بين الكويت وفرنسا. وقدرت إدارة الضريبة الفرنسية بعد عمليات تدقيق عدة أن الكويت جنت خلال عامي 2010 و2011 مداخيل من البرج بقيمة 21.4 و19.4 مليون يورو على التوالي (ما يعادل 48 مليون دولار)، وكان يجب أن تخضع لقانون الضرائب على الشركات لأن تاجير المكاتب يمثل عملية ذات طابع ربحي، وأن قيمة الضرائب المترتبة وغرامات التأخير تصل إلى 11.4 مليون يورو، وهو ما اعترضت عليه الكويت يوماً.

ولفتت مصادر أن الكويت ترى أن «هيئة الاستثمار» يجب ألا تتعامل ككيان تجاري وأن نشاط التاجير لا يمثل عملية ربحية وإنما الغرض منه هو تنمية فوائض الميزانية وأصول الدولة لمصلحة الشعب الكويتي في إطار خدمة عمومية ذات طابع إداري وتقع تحت صلاحيات السلطة العمومية. وكانت المحكمة الإدارية في «مونتروري» قد أصدرت حكماً قضائياً في 10 يوليو 2017 أكدت خلاله خضوع الكويت ممثلة في هيئة الاستثمار لضريبة الشركات. ورفضت المحكمة طلباً كويتياً للاستفادة من الإعفاء الضريبي، إذ اعتبرت المحكمة الكويت، شخصاً معنوياً يملك برج مانهاتن ويقوم بتاجيره لشركات عدة وإن كان النشاط ليس ذا طابع تجاري.



بين الكويت وبين إدارة الضرائب الفرنسية، وانتهى إلى أن عملية تاجير عقارات تملكها دولة أجنبية في فرنسا، لا يعد خدمة عمومية مطلقاً كانت ترفع عنه الكويت، وإنما نشاط ربحي خاضع للضرائب. وتملك الكويت العديد من العقارات في باريس بينما برج مانهاتن الذي تملكه الهيئة العامة للاستثمار في المنطقة التجارية لايفونس في كوربوا. وجاء قرار مجلس الدولة في فرنسا ليفصل في نزاع

أكد مجلس الدولة في فرنسا، وهو أعلى هيئة قضائية إدارية في البلاد، مؤخراً خضوع الكويت لضريبة الشركات في فرنسا. والزم فرنسا الكويت بدفع ضرائب وغرامة تأخير تزيد قيمتها على 11 مليون يورو (13 مليون دولار)، نظير تاجير برج مانهاتن الذي تملكه الهيئة العامة للاستثمار في المنطقة التجارية لايفونس في كوربوا. وجاء قرار مجلس الدولة في فرنسا ليفصل في نزاع

«الأرجان»: 50 مليون دينار تكلفة تطوير الفرصة الاستثمارية بـ «جابر الأحمد»



كانت المؤسسة العامة للرعاية السكنية في الكويت أعلنت أمس الإثنين، أنها أبرمت اتفاقية شراكة مع شركة جي تو (J2) المتحددة للمقاولات العامة للمباني، للفرصة الاستثمارية الواقعة في مدينة جابر الأحمد السكنية. وقالت «المؤسسة» إن عملية توقيع الاتفاقية تأتي كإجراء لاحق لتوقيع وثيقة الالتزام الخاصة بتلك الفرصة الاستثمارية في يونيو الماضي، وذلك مع المستثمر الفائز الممثل في تحالف بقيادة شركة الأرجان العالمية العقارية وشركة المجموعة المشتركة العالمية العقارية. وأشارت وزيرة الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان، رنا عبدالله الفارس، إلى أن إجمالي إيرادات المؤسسة المتوقعة من ذلك المشروع خلال فترة الشراكة ولكامل فترة الاستثمار والبالغة 25 عاماً، تقدر بنحو 14.8 مليون دينار.

قالت شركة الأرجان العالمية العقارية إن التكلفة التقديرية لتطوير الفرصة الاستثمارية (J2) الواقعة في مدينة جابر الأحمد السكنية تقدر بنحو 50 مليون دينار. وقالت «الأرجان» في بيان للبورصة الكويتية، إن نسب مشاركة أعضاء التحالف في الفرصة الاستثمارية المشار إليها تبلغ 75 بالمائة لصالح «الأرجان»، و25 بالمائة لصالح شركة المشتركة العالمية العقارية. وأوضحت الشركة أنه من المتوقع أن ينتج عن المشروع موجودات ومطلوبات خاصة بتطوير الفرصة الاستثمارية سوف يتم إدارتها ضمن بيان المركز المالي المجمع للشركة خلال فترة تطوير المشروع، بالإضافة إلى إدراج نتائج تشغيلية ضمن البيانات المالية المجمعة للشركة خلال مدة حق الانتفاع والمقدرة بـ 25 عاماً.

«فيتش» تثبت تصنيف بنك «وربة».. وتضع

«الجدوى المالية» تحت المراقبة

وربة تعد أقل من المنافسين؛ لكنها في تحسن مستمر (بلغت نسبة الأرباح التشغيلية / الأول المرجحة بالمخاطر 0.6 بالمائة في عام 2019 مقارنة بمتوسط المنافسين البالغ 1.3 بالمائة). وذكرت بأن البنك حقق خسارة صافية في النصف الأول من العام الجاري بسبب انخفاض هوامش صافي التمويل، حيث قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم إلى أدنى مستوى تاريخي بلغ 1.5 بالمائة استجابة للائحة الحالية الخاصة بجائحة فيروس كورونا، وانخفاض حجم الأعمال، وارتفاع معدلات انخفاض القيمة.

كان البنك قد تحول للخسارة في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 14.876 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 6.5 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2019.

ولفتت الوكالة بأن بنك وربة يحقق أرباحه بشكل أساس من صافي دخل التمويل (90 بالمائة في عام 2019؛ أعلى بكثير من متوسط المنافسين البالغ 75 بالمائة)، خاصة من القطاعات المرتبطة بالعقارات، وبالتالي ستظل الربحية حساسة للدورات الاقتصادية المحلية. وقالت «فيتش» إن تواجد بنك وربة صغير نسبياً ولكنه في نمو مستمر، حيث بلغت حصته السوقية 4.9 بالمائة من حيث الأصول في نهاية العام الماضي، حيث يركز البنك في نموذج أعماله على الشركات ويستفيد من علاقته بالدولة نتيجة حصة الملكية الكبيرة للجهات الحكومية البالغة 33.7 بالمائة. وتمتلك الهيئة العامة للاستثمار في الكويت الحصة الأكبر من رأسمال بنك وربة بنسبة 25.2 بالمائة، فيما تمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية حصة بنحو 8.3 بالمائة.



المال. وقالت الوكالة إن تصنيف النظرة المستقبلية المستقرة لبنك وربة بالنسبة لعجز المصدر عن السداد طويل الأجل يعكس في الأساس التصنيف السيادي لدولة الكويت. وأشارت إلى أن تصنيف عجز المصدر عن السداد قصير الأجل للبنك عند درجة (F1) هو أقل خيارين مقارنة بعجز المصدر عن السداد طويل الأجل (A+). وهذا يعود إلى أن جزءاً كبيراً من تمويل القطاع المصرفي الكويتي يرتبط بالحكومة ومن المحتمل حدوث سيئار يو الضغط على البنوك في وقت يكون فيه التصنيف السيادي للدولة نفسه يعاني نوعاً من الضغط. وترى «فيتش» أن هذا خطر كبير في الكويت ولكنه ليس من المتوقع حدوثه على المدى القصير إلى المتوسط. ونوهت «فيتش» بأن ربحية بنك

إلى إجمالي الأصول (5.4 بالمائة من 6.9 بالمائة و8.9 بالمائة على التوالي)، وهذه النسب أقل بكثير من المنافسين. كما يأخذ تقييم «فيتش» لرأس المال في الاعتبار النمو المالي المرتفع للبنك، ودرجة تنوع محفظة التمويل المتوقع في بيئة تشغيلية ضعيفة، وتركزات أعلى من المتوسط حسب القطاع وعلى مستوى العميل الواحد، وخسارة تشغيلية بمبلغ 14.9 مليون دينار في النصف الأول من عام 2020. وتوقعت الوكالة في تقريرها حل مشكلة وضع تصنيف الجدوى المالية على قائمة مراقبة التصنيف السلبي في الأشهر الستة المقبلة بمجرد قيام الوكالة بتقييم رأسمال بنك وربة ووضع الربع المالي في سياق بيئة التشغيل الضعيفة مع الضغط على جودة الأصول والأرباح ونسبة الربحية، وتأثير ذلك على توفير رأس

تزكية «المرزوق» رئيساً لمجلس إدارة «بيتك» و«النفيسي» نائباً

الأربعاء، إن المجلس قرر كذلك تزكية عبدالعزيز يعقوب النفيسي نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك للدورة الخامسة عشرة (2020 - 2022). كانت عمومية البنك العادية قد انعقدت الثلاثاء، وقامت بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير المستقلين للثلاث سنوات القادمة (2020 - 2022). وقال المرزوق، على هامش اجتماع العمومية الذي انعقد بالأمس، إن الانتخابات التي تمت أثناء الجمعية جاءت لاستكمال الإجراءات الشكلية الخاصة بانتخاب الأعضاء الاحتياط.



حمد المرزوق

قرر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، في اجتماعه الذي انعقد الثلاثاء، تزكية حمد عبدالمحسن المرزوق رئيساً لمجلس إدارة البنك، وقال «بيتك» في بيان للبورصة الكويتية أمس